

تقرير رئيس مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

يسرني وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة أن أقدم البيانات المالية الموحدة لدار التمويل (ش.م.ع) والشركات التابعة لها (مجموعة دار التمويل) كما في 31 ديسمبر 2019.

على الرغم من التحديات الاقتصادية والمالية التي يواجهها السوق، سجلت مجموعة دار التمويل صافي ربح موحد قدره 22.45 مليون درهم إماراتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، وهو أعلى بنسبة 25.8% من صافي الربح البالغ 17.84 مليون درهم إماراتي المسجل في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

على الجانب المشرق، حقق نشاط التأمين التابع لنا من خلال دار التأمين (ش.م.ع) أداءً ممتازاً، حيث ارتفع صافي أرباح دار التأمين بنسبة 51.9% ليصل إلى 16.17 مليون درهم إماراتي في عام 2019 مقارنة بـ 10.64 مليون درهم إماراتي في العام السابق. ارتفع إجمالي الاستثمارات والإيرادات التشغيلية الأخرى (ذات الطبيعة المتكررة) بشكل كبير حيث بلغ 35.31 مليون درهم إماراتي في عام 2019 مقارنة بمبلغ 21.22 مليون درهم إماراتي في العام السابق، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى الإدارة الاستباقية لمحفظة الاستثمار الخاص بنا على الرغم من ظروف السوق المتقلبة.

من ناحية أخرى، انخفض صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من أصول التمويل والاستثمار الإسلامي إلى 174.34 مليون درهم إماراتي في عام 2019 مقارنة بـ 194.95 مليون درهم إماراتي في العام السابق. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى (أ) النمو البطيء في محفظة القروض في عام 2019، والذي كان بدوره نتيجة للظروف الاقتصادية المحلية، و(ب) الانخفاض الكبير في محفظة استثمارات الدخل الثابت لدينا ليتوافق مع التغييرات التنظيمية. نظراً لظروف السوق المتذبذبة، انخفض صافي إيرادات الرسوم والعمولات المكتسبة في عام 2019 أيضاً إلى 43.05 مليون درهم إماراتي مقارنة بـ 46.75 مليون درهم إماراتي في العام السابق. ترجمت أحجام التداول المنخفضة في أسواق الأسهم المحلية خلال عام 2019 انخفاض رسوم العمولات في شركتنا التابعة للأوراق المالية.

1 من 3



كنتيجة مجتمعة لعوامل التعويض الذاتي المذكورة أعلاه، ارتفع صافي الدخل التشغيلي لعام 2019 بنسبة 2.8٪ ليصل إلى 227.82 مليون درهم إماراتي مقارنة بـ 221.53 مليون درهم إماراتي في العام السابق.

ارتفع صافي القروض والسلفيات بما في ذلك التمويل الإسلامي والأصول الاستثمارية في 31 ديسمبر 2019 بشكل بسيط ليصل إلى 2.54 مليار درهم إماراتي مقارنة بـ 2.44 مليار درهم إماراتي في نهاية العام السابق. وبلغت ودائع العملاء وحسابات الهامش في 31 ديسمبر 2019 مبلغ 2.47 مليار درهم إماراتي مقارنة بـ 2.75 مليار درهم إماراتي في نهاية العام السابق.

تستمر سياستنا الحذرة فيما يتعلق بمعدلات القروض المتعثرة. تماشياً مع نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) لمخصصات انخفاض قيمة القروض بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9)، حيث بلغت القروض المتعثرة لعام 2019 مبلغ 70.46 مليون درهم إماراتي مقارنة بـ 80.16 مليون درهم إماراتي في العام السابق. ومع تحسن الظروف الاقتصادية المتوقعة خلال الـ 12 شهراً القادمة، فمن المتوقع تحسن نسبة القروض المتعثرة خلال العام المقبل.

ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية لعام 2019 على مستوى المجموعة بشكل بسيط حيث بلغ 205.01 مليون درهم إماراتي مقارنة بـ 202.46 مليون درهم إماراتي في العام السابق، وهي ضمن ميزانية النفقات المخطط لها لهذا العام. تسعى المجموعة إلى الاستثمار في المستقبل عن طريق تطوير إمكانياتنا الرقمية وقدراتنا على تقديم الخدمات الرقمية في جميع الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، قمنا أيضاً بالتوسع الانتقائي وتخصيص الموارد لقطاعات الأعمال التي أظهرت نمواً مربحاً.

تواصل مجموعة دار التمويل إدارة السيولة بطريقة حكيمة وحذرة، حيث كانت ومنذ بداية الأزمة المالية في أكتوبر 2008، مصدراً للإقراض بالنسبة لقطاع البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة واستمرت بالحفاظ على هذا الموقع حتى الآن. وقد بلغ النقد وما يعادله كما في 31 ديسمبر 2019 مبلغ 496.48 مليون درهم إماراتي يمثل نسبة 12.7٪ من إجمالي الأصول.



على المستوى الموحد، ارتفعت حقوق المساهمين في 31 ديسمبر 2019 إلى 794.48 مليون درهم إماراتي مقارنة بـ 768.17 مليون درهم إماراتي في نهاية العام السابق. وبلغ إجمالي الأصول على المستوى الموحد كما في 31 ديسمبر 2019 نسبة 23.3% مما يوفر قاعدة قوية للنمو المستدام للأصول في المستقبل.

في يناير عام 2020، أكدت وكالة "كابيتال إنتلجنس" العالمية التصنيف الائتماني لدار التمويل، قصير الأجل بدرجة استثمارية (A3) وطويل الأجل بدرجة استثمارية (BBB-) كلاهما مع نظرة مستقبلية مستقرة. إن إعادة التأكيد على تصنيفنا الائتماني هي شهادة على جودة ومثانة استراتيجيات النمو لدينا، ومرونة نموذج أعمالنا، وقوة إدارة السيولة وكفاءة التخطيط الاستراتيجي لتنفيذ الأعمال.

وقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة لا تتعدى 50% من صافي الأرباح للسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2019، شرط الحصول على موافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي .

نحن نتطلع بتفاؤل حذر لنمو الأعمال المربح المستدام في عام 2020، تماشياً مع التحسن المتوقع في ظروف السوق العامة. كما نعتقد أن استراتيجياتنا وقدراتنا التنفيذية حكيمة، حيث نمتلك الآليات والهيكلية الملائمة لتحديد واقتناص الفرص المربحة والتأقلم السريع مع تقلبات وتطورات السوق للاستمرار في إدارة المخاطر بشكل حكيم وزيادة عوائد المساهمين.

بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة،

محمد عبدالله جمعة القبسي
رئيس مجلس الإدارة
أبوظبي
16 فبراير 2020